أوضاع الناس تزداد كل يوم سوءاً

اقتصاديون يحذرون من انتكاسة كبيرة تصيب الاقتصاد الوطني في حال استمرت الأزمة السياسية

تحقيق/ صفوان الفائشي

.. يمر اليمنيون بوضع اقتصادي خطير للغاية، ومستوى معيشي يتدهور يوماً إثر يوم، ومما زاد من هذا التدني والتدهور الحاصلين، هو التداعيات المختلفة جراء الأزمة السياسية الراهنة التي تشهدها البلاد منذ ما يقارب ٨ أشهر، حيث أثرت الأزمة القائمة على حياة الناس، وعلى وضعهم المعيشي بشكل مباشر، خاصة وأن طبيعة الاقتصاد اليمني ريعي الطابع، وهو ما يجعله اقتصاداً غير قادر على تحمّل أعباء الأزمة السياسية، وإن كان هناك من يرجع بعض أسباب هذا التدهور الحاصل في الوضع الاقتصادي إلى جملة من الاختلالات والاخفاقات الجوهرية، الغالبة على السياسات الاقتصادية المتبعة، وتحديداً خلال السنوات الماضية، وماشهدته من جرعات سعرية متتابعة، حالت دون إصلاح الوضع الاقتصادي، ومن إمكانية تحسين مستوى حياة الناس، وهو ما وسّع نطاق تأثير تلك التداعيات والاختلالات، والتي ألقت بظلالها السلبية على الغالبية العظمى من السكان، خاصة أولئك الذين كانوا يعانون قبل الأزمة ظروفاً اقتصادية غاية في الصعوبة، انهيار للاقتصاد ومجاعة خاصة في الأرياف، وستكون كارثة إنسانية.

ولاشك أن معاناتهم تلك قد زادت خلال الأشهر الأخيرة، في ظل مشكلة حقيقية يعاني منها الاقتصاد الوطني، فقد لوحظ تراجع واضح لمؤشرات نموه بواقع١.٥ ٪ بعد خمسة أشهر منذ بدء الأزمة السياسية، وارتفاع معدلات الفقر في أوساط المواطنين، وانعكست آثار ذلك التراجع وبدت ملموسة للجميع من خلال الارتفاع المتصاعد نحو الاستهلاك العام، مقابل انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، الأمر الذي أدىّ إلى استمرار الارتفاع المتصاعد لأسعار السلع والمواد الأساسية، وبشكل اعتيادي، وما ترتب على ذلك من ترد للأحوال المعيشية، بصورة شملت مختلف فئات المجتمع اليمني.

وهو ماعكس غياب السياسة المالية الواضحة، التي لم تستطع كبح جماح ذلك التضخم، الذي أخذ في التزايد والارتفاع، وكنتيجة حتمية لكل ذلك فقد لجأ كثير من المواطنين والأُسر وفي هذه المرحلة تحديداً إلى بيع مدخراتهم العينية والنقدية من الذهب وغيره، وذلك لتغطية الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية، ولا يلجأ الناس لبيع مدخراتهم إلا عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة الكساد، خاصة وأن نسبة التضخم مرتفعة، ولا يمكن توقفها عند نسبة٣٥ ٪، وهي نسبة كبيرة جدا، ستؤدي إلى اتساع نطاق الأزمة الاقتصادية، وتكريس مزيد من المعاناة لمختلف شرائح المجتمع اليمني، خاصة وأن الكثير من القطاعات الاقتصادية والصناعية قد تضررت وبشكل مباشر، ومنها قطاع البناء والتشييد، والتجارة، والسياحة، وقطاعات أخرى تراجعت، عائداتها المالية بصورة ملحوظة، والتحقيق التالي يسلط الضوء على واقع الاقتصاد الوطني وأحوال الناس في ظل الأزمة القائمة، مع استعراض آراء عدد من الاقتصاديين والخبراء، حول التداعيات والآثار المترتبة على كل ذلك، مع استطلاع آراء عدد من المواطنين:

يقول عبدالواحد مرشد: كنت عاملاً في شركة خاصة وبعد بدء الاحتجاجات بشهر قرر رب العمل تسريحنا وكان عددنا أكثر من ٣٠٠عامل وموظف ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم فاضطررت لبيع ذهب زوجتي، كي نصرف على البيت، خصوصا وأنا مستأجر.

ويضيف: لكن ذهب الزوجة لن يظل كثيرا إذا ما استمرت الأزمة فأتوقع انهيار كثير من الأسر وحدوث مزيد من الاضطرابات والفوضى.

أم عز الدين تقول لدي ستة أبناء وكان زوجي يعمل حارساً في إحدى المنشآت، لكنه ومنذ ستة أشهر خرج من عمله، بسبب الأزمة، واضطررت لبيع ما تبقى لدي من (ذهب) والذي أعطي لي كصداق، وجاءت الدراسة ووصل سعر الدفتر أبو ٤٠ إلى ١٩٠ريالاً، بالإضافة إلى أزمة الغاز، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، فكم سيظل الذهب يلبي متطلباتنا، خصوصا وإننا أناس على قد حالنا ولسنا من أولئك الذين يملكون مئات الكيلوهات.

وتتساءل أم عز الدين، وكيف يفعل الذي ما فيش معه ذهب؟ والناس الذين في الريف؟ إنّ الأزمة إذا استمرت ستشمل الجميع وسيقتتل الناس على لقمة العيش.

ويقول وليد غالب حزام: كنتُ أدخر) ٥٠٠(دولار و(جنيهات ذهب) وذلك للظروف القاهرة، لكني وبسبب خروجي من عملي في شركة تخليص جمركي ، اضطررت إلى صرف الدولارات، وبيع الجنيهات، ومع هذا لا يبدو الوضع مطمئناً، لكن أملنا بالله كبير، ونتمنى أن تنفرج الأزمة، وألا يدخل البلد في مزيد من الأزمات فالناس لم تعد تحتمل، وأصبح غالبية الناس يعيشون أوضاعا مأساوية للغاية، خصوصا وأننا شعب غير مدخر كغيرنا، وليس لدينا اقتصاد قوي يمكنه تحمل مثل هذه الأزمة، وعملتنا فقدت قيمتها، والتجار يمارسون ابتزازاً واستغلالاً لا مثيل لهما، في الأيام العادية، فما بالك بمثل هذه الأيام والظروف التي يعيشها الوطن.

وفي هذا السياق يقول رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر: إن الاقتصاد في بلادنا يعيش في الوقت الحاضر حالة من التردي، حيث وصلت نسبة الفقر إلى٤٧ ٪ من الريف، الذي يضم٧٤ ٪ من سكان البلاد.

مؤكداً أنه ومنذ بداية العام الجاري المصاحب للأزمة السياسية، تفاقم الوضع الاقتصادي بصورة سلبية، وزاد من حدة ذلك طول فترة التظاهرات معتبراً أن هذه الخلافات يدفع ثمنها المواطن والاقتصاد الوطني على السواء.

وأوضح نصر أن الإشكالية القائمة اليوم ليست في إغلاق المؤسسات والشركات والمصانع، بل أيضاً في حالة الركود الاقتصادي وتراجعاً في حركة البيع والشراء.

ويرى نصر إنه وفي حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه في الوقت الراهن، فإن اليمن سيدخل في مرحلة يمكن أن نطلق عليها (مرحلة الجوع) التي تتمثل في عدم قدرة الملايين من الناس على الوفاء بمتطلبات الغذاء الأساسية، حيث تشير الاحصائيات الرسمية إلى أنّ ٧.٥ مليون يمني يعانون من نقص الغذاء قبل الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد، وهذا يعني أن مئات الآلاف من الأسر اليمنية قد انضمت فعلياً إلى أعداد الفقراء خلال الأشهر السبعة الماضية.

وفي ظل الأحوال المعيشية المتردية هذه اضطرت الكثير من اليمنيات إلى بيع مدخراتهنّ من الذهب، وذلك بهدف سد الحاجة وشراء بعض المواد الأساسية لإعالة الأبناء ولتسديد إيجارات السكن ومتطلبات الخدمات العامة.

ويرى خبراء أن لجوء اليمنيين إلى بيع مدخراتهم يأتي في إطار البحث عن مصادر للدخل جراء توقف أغلب الشركات عن العمل وتسريح مئات الآلاف من العمالة إلى رصيف البطالة.

تقول الدكتورة/ نجاة جمعان – نائبة عميد المعهد المالي اليمني وأستاذ مشارك في جامعة صنعاء – إن ما هو حاصل من استنفاد للمدخرات من قبل اليمنيين يعد حالة طبيعية في ظل معطيات الوضع الاقتصادي بسبب الاضطرابات القائمة والمستمرة منذ أشهر والتي أصبحت تهدد الآن حياة المواطن اليمني البسيط.

ونقلت وكالة (شينخوا) الصينية عن جمعان قولها: إنّ استمرار الأزمة لأشهر وبتوقف الكثير من الناس عن العمل بدأ اليمنيون يفكروا في البحث عن مصدر جديد للدخل وتمثل ذلك ببيع مدخراتهم النقدية والعينية والأصول المالية والتي جُمعت في وقت الوفر.

وأوضحت جمعان أن المدخرات لدى اليمنيين بسيطة للغاية ويمكن بالكثير أن تسعف الأسر في تغطية احتياجات ستة أشهر على سنة، وإنّ الاعتماد على تلك المدخرات بدون دخل ثابت أو دوري سينفد قريبا وسيصل الجميع إلى مرحلة الصفر.

وأشارت جمعان إلى أن عملية بيع المدخرات حاليا تعني استخدام اليمنيين لآخر الأوراق وإنّ نفاد تلك المدخرات يعني إفلاس كل أطياف المجتمع، وهذا سيجرنا إلى حروب أهلية طاحنة من أجل البقاء، ولذلك أتمنى من أطراف الأزمة في البلاد إيجاد آلية تضمن الحل للأزمة بأقل تكلفة، فالشعب لا يمكن أنْ يتحمل أكثر مما هو عليه الآن.

وبحسب جمعان فإنّ شحة المدخرات ونضوبها يعني عدم استقرار الوضع الاقتصادي وهذا سيؤدي حتما إلى حروب أهلية طاحنة من أجل البقاء. وفي بلد فقير كاليمن يعتمد على استيراد الغذاء من مصادر خارجية بنسبة٩٠ ٪ تصاعدت التحذيرات الاقتصادية من دخول اليمن مرحلة الجوع، وهي تحذيرات تعتمد على العديد من المؤشرات الاقتصادية منها مستوى دخل المواطن اليمني، والإيرادات العامة للدولة، والاحتياطي النقدي للبنك المركزي اليمني.

وتشير تلك المؤشرات إلى أن اليمن مهدد بكارثة اقتصادية وإنسانية في حال غياب تسوية سياسية سريعة لأزمته، حيث توقع الخبير الدكتور محمد الأفندي انهيار الوضع الاقتصادي الذي بات على شفا جرف هار، فالفقر يستفحل والبطالة تضاعفت والخدمات تتدهور، فيما ارتفعت أسعار المواد الأساسية ثلاثة أضعاف منذ بدء الاضطرابات السياسية، والتي كانت لها انعكاسات حادة على مختلف شرائح المجتمع اليمني.

وقال الأفندي: إنّ٦٠ ٪ من سكان اليمن البالغ عددهم٢٤ مليون نسمة يعيشون دون خط الفقر، بدخل يومي للفرد دون دولار واحد، فيما فاقت نسبة التضخم٣٥ ٪.

مشيراً إلى أنّ استمرار الأزمة سيؤدي إلى

وأفاد أصحاب محلات المجوهرات بأن عملية إقبال كبيرة من قبل المواطنين لبيع مدخراتهم من الذهب، وبصورة استثنائية لم نعهدها من قبل، يقول: محمد مهيوب – صاحب مجوهرات في منطقة شعوب بأمانة العاصمة – كل يوم يزداد إقبال الناس على محلات المجوهرات وخاصة النساء وذلك لبيع مدخراتهنّ من الذهب.

ويؤكد محمد قائلاً: وهذا دليل على أن الوضع المعيشي قد وصل حالاً لم يعد بمقدور الناس تحمله، إذ أننا ومنذ أشهر نرى أن حوالي٩٠ ٪ من اليمنيات المترددات على محلات المجوهرات يأتين من أجل البيع فقط، وهو ما يعد حالة استثنائية، أما نسبة الإقبال على الشراء فضعيفة جداً مقارنة بالسنوات الماضية، ولم تشهد أسواق المجوهرات في اليمن هذه الحالة من قبل.

ويشهد اليمن نقصاً حاداً في المشتقات النفطية والغاز للاستخدام المنزلي الذي تباع اسطوانته اليوم بأسعار تفوق ٢٠٠ أو ٣٠٠٪ سعرها الرسمي، علاوة عن انقطاع مياه الشرب والكهرباء، ما يفاقم الصعوبات لدى السكان. وشهد إنتاج اليمن من النفط الذي بلغ حوالي ٣٠٠ ألف برميل في اليوم عام٢٠١٠ م مؤمناً٦٠ ٪ من عائدات الدولة، اضطراباً كبيراً بسبب انعدام الأمن المرافق للمظاهرات التي انطلقت في يناير الفائت.

وصرح مسؤول يمني رفض الكشف عن اسمه «نأمل أن يحصل انفراج سياسي حتى يمكن إنقاذ الوضع الاقتصادي خاصة وأن النشاط في القطاع النفطي عاد إلى معدلاته الاعتيادية إنتاجاً وتصديراً».وتكبد الاقتصاد اليمني خسائر فادحة حيث تراجعت نسبة النمو الاقتصادي التي بلغت٤،٥ ٪ عام ٢٠١٠م إلى٣ ٪ في الفصل الأول من العام الجاري ثم إلى١،٥ ٪ بعد خمسة أشهر.

وبحسب مصادر اقتصادية اقليمية فإن استمرار الأزمة أثنى رؤوس الأموال الأجنبية عن التوجه إلى اليمن حيث أحصيت١٧ شركة استثمار جديدة فقط في الفصل الأول من العام مقابل ٩٢ في العام الفائت. كما أدى إلى إغلاق ٥٠٠ مصنع أبوابها منذ مطلع الأزمة.

الأضرار التي شلت قطاع البناء والتشييد قطاع البناء والتجارة بنسبة ٨٠ إلى٩٠ ٪ فيما شلت السياحة الخارجية والداخلية والتي كانت عائداتها السنوية تفوق المليار دولار.